الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

إن مشروع حزب التحرير لإقامة الخلافة الراشدة ليس مجرد رؤية نظرية، بل هو مشروع حضاري متكامل يستند إلى الوحي، ويقدّم للإنسانية بديلاً عن الحضارة المادية الغربية التي أثبتت فشلها في تحقيق السعادة والاستقرار. وهو في الوقت ذاته مشروع عملي جاهز للتطبيق، إذا ما وُجدت الإرادة السياسية لدى الأمة، وتحرّكت طاقاتها وجيوشها لإقامته.

اقرأ في هذا العدد:

- من النيل إلى السد معركة أمة لا معركة نظام ...٢
- سوريا الجديدة والحرب على الإسلام السياسي ...٢
- بين الذهب والدولار ...٣
- أحداث غزة وسوريا عرّت الوهم وأثبتت الحقائق ...٤
- موجة الغضب في المغرب بين رهانات الصراع وآفاق التغيير ...٤

/alraiaht @ht_alrayah /c/AlraiahNet /alraiah.ht /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء 7 من جمادى الأولى 1447هـ الموافق 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2025م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: 571 عدد الصفحات:4 الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

فصل جديد من فصول التآمر على غزة

بقلم: الشيخ يوسف مخارزة
الأرض المباركة (فلسطين)

جاء وقف إطلاق النار الذي فرضه ترامب في غزة، بدايات شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، شبكة إنقاذ أو طوق نجاة لنتنياهو، الذي استفز عناده شعوب العالم كله، لا سيما أوروبا وأمريكا، وأوجد تحولات عميقة في المواقف الشعبية تجاه كيانه الغاصب. كما كان لجماً لأطماع الكيان التي توردِه موارد تتنافى مع مصالحه، حيث كانت هذه الحرب الوحشية أداة تشويه لصورته على مستوى العالم، بل باتت أداة تَثْوِير للرأي العام ضده وضد داعميه ومؤيديه، حتى صارت زعامات العالم الداعمة تخشى من التورط في شكاوى للجنايات الدولية بتهمة التورط في الإبادة الجماعية.

كما جاء هذا الاتفاق في صورة نجاح للأنظمة الموالية لأمريكا في المنطقة، حيث قدمت نفسها في صورة المنقذ لغزة من الموت والدمار، حتى يتسنى لها التدخل في فرض شروط أمريكا بنزع سلاح المقاومة، وتحويل برامج إعادة البناء - التي تُسوَّق في صورة المساعدة والإغاثة - إلى الناحية الاستثمارية لصالح أمريكا، من خلال ربطها بمعادلات واشتراطات وصفقات نفوذ سيادي يفتح المجال لاستغلال ما يمكن استغلاله من منافع في المراحل القادمة.

يفكر ترامب أن يجد صيغة معينة يجعل لنفسه من خلالها يدا على غزة وما فيها.

وقد حفظت أمريكا لحكام العرب خط الرجعة، إذ جعلت بعض من شاركوا في مداولات وقف النار يصرحون بأنهم خُدعوا، ولم يتم إطلاعهم على المقترح الحقيقي لوقف النار، وأن المقترح المعروض عليهم كان مختلفاً عما تم إنجازه. لكنهم بهذا يريدون أن يظهروا بمظهر المخدوع، فذلك خَيْر من مظهر المتآمر، بخاصة أن كيان يهود لا يتقيد باتفاقاته، ويسارِع إلى نَقْض العهد في كل حال، والخروج عن التزاماته لأدنى المبررات.

ولو تأملنا في مواقف الإعلاميين التابعين لهذه الدول، لوجدنا أن هذه الأنظمة بَلَغَت مدى أبعد مما بلغته أمريكا نفسها في العداء لفلسطين وأهلها؛ فقد صَرَّح بعض الإعلاميين التابعين للإمارات بأنهم غاية في الاكتئاب لأن الاتفاق أَبْقَى على حركة حماس في الفترة الانتقالية، ولم يتم استبعادها من المشهد السياسي بالكلية. فإذا كان إعلاميو هذه الكيانات قد وصلوا أبعد مِما وصله ترامب نفسه، فكيف نصدق أنهم خُدعوا بعرض مقترح يختلف عن الاتفاق الذي توقف إطلاق النار بموجبه؟!

أما عن حركة حماس، فقد وافقت على العنوان العام، وتركت التفاصيل للمفاوضات، لكن ترامب بنى على هذه الموافقة، واختطف المشهد ليبني عليه، معتمدا على صلف القوة، وفرارا من الحالة السياسية العالمية التي نقلت قضية فلسطين إلى مركز السياسة العالمية بقوة راسخة تزداد يوماً بعد يوم، أملاً في أن يطفئ حالة الغليان العالمي التي جعلت سياساته وسياسات الغرب كله محل احتجاج شعبي عارم.

وما زالت دولة يهود، رغم موافقتها مكرهة على الاتفاق، تحاول تفسيره للتفلت منه، ومحاولة تحقيق ما لم تحققه من أهداف حربها على غزة. وهي سائرة في خروقات متعددة للاتفاق، بدعوى عدم التزام حماس به، وهي بذلك تكرر النموذج الذي سلكته مع لبنان. بل هي تتفلت وتحاول جعل مسألة ضم الضفة مسألة قانونية، بإعطائها الشرعية من خلال تصويت الكنيست عليها، ما اضطر ترامب إلى الرفض العلني

..... التتمة على الصفحة ٣

هل الرباعية هي المحطة الأخيرة في حرب السودان؟!

بقلم: الأستاذ إبراهيم عثمان (أبو خليل)*

يوم السبت ٢٠٢٥/١٠/٢٥م، قال كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والأفريقية، مسعد بولس، إن أطراف اللجنة الرباعية بشأن السودان وافقوا على إنشاء لجنة مشتركة لتعزيز التنسيق بشأن الأولويات العاجلة في السودان، وأضاف بولس عبر منصة إكس، أن الاجتماع الذي استضافته أمريكا في واشنطن أمس، وشاركت فيه مصر والسعودية والإمارات، ناقش سبل وقف التدخل الخارجي في الأزمة السودانية، ودفع عجلة الانتقال إلى حكم مدني.

وأشار بولس إلى أن الدول الأعضاء في اللجنة ناقشوا سبل التوصل إلى هدنة إنسانية عاجلة، وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في السودان، كما أكدت الرباعية الدولية التزامها بالبيان الصادر في ١٢ أيلول/سبتمبر الماضي بشأن السودان.

تزامن اجتماع الرباعية هذا مع ما رشح من مفاوضات غير مباشرة، بين الجيش وبين قوات الدعم السريع في واشنطن برعاية أمريكية، وبالرغم من نفي الحكومة السودانية لخبر المفاوضات، إلا أن الأخبار المؤكدة أن وزير الخارجية السوداني موجود هو الآخر في واشنطن، على رأس وفد يضم عسكريين، وقالت الخارجية السودانية في بيان لها بعد تأكيد سفر وزير الخارجية إلى أمريكا، إن زيارة الوزير تأتي في سياق الجهود المستمرة لتطوير العلاقات بين الخرطوم وواشنطن، ومواصلة الحوار حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك دعم السلام في السودان... الخ، هذا البيان هو اعتراف ضمني بأن هناك مفاوضات تجري في واشنطن أيا كان شكلها وطبيعتها.

واضح من تصريح بولس، وما صدر من بيان للرباعية في ٢٠٢٥/٠٩/١٢م، أن أمريكا لم تصل بعد إلى إنهاء الحرب وإيقافها بصورة نهائية، وإنما الحديث عن هدنة لثلاثة أشهر أشبه بالهدن التي كانت في منبر جدة بداية الحرب عام ٢٠٢٣م، فإذا وقفنا على بيان الرباعية، نجد أن نصوصه لا تتحدث عن إنهاء الحرب في هذه المرحلة، وإنما تركز على هدنة وإدخال مساعدات إنسانية، حيث جاء في البيان: (... ودعا البيان إلى هدنة إنسانية لمدة ثلاثة أشهر مبدئياً لتمكين وصول المساعدات الإنسانية بسرعة إلى جميع أنحاء السودان).

إن أمريكا هي من يمسك بملف الحرب في السودان منذ بدايته، ولم تسمح لأية دولة بالتدخل فيه، لأنها هي من يقف وراء إشعال هذه الحرب، وهي التي تمدد أجلها حتى تنضج طبختها، فمعلوم أن سبب هذه الحرب هو الاتفاق الإطاري الذي لو تم تنفيذه كما هو لخرجت أمريكا من السودان، وبالتالي ضاع الحكم من العسكر، فأمريكا كانت وما زالت تحكم سيطرتها على السودان عبر قادة العسكر، وعندما اندلع الحراك الثوري في السودان استغل رجال أوروبا، وبخاصة بريطانيا الوضع لأخذ السلطة لصالح المدنيين الموالين لأوروبا، وظل

..... التتمة على الصفحة ٣

القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير يختتم حملته العالمية "حرب السودان: قصة استعمار وخيانة وخيبة"

على مدار الشهرين الماضيين، أطلق القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير حملة عالمية لرفع مستوى الوعي الدولي وتسليط الضوء على الأزمة الإنسانية المروعة التي أحدثها الصراع في السودان، والمستمر منذ ثلاث سنوات ونصف. وقد وُصف هذا الصراع العبثي، بين القوات المسلحة السودانية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، بـ"الحرب المنسية" لعدم حصوله على التغطية الإعلامية والاهتمام العالمي الذي يستحقه.

وقد شملت الحملة تفاعلاً مكثفاً على وسائل التواصل الإلكتروني العالمية بمختلف اللغات، بما في ذلك نشر عشرات المقالات، ومئات المنشورات والملصقات، وعدد من مقاطع الفيديو، بما في ذلك:

"كيف دخل الإسلام إلى السودان"
https://dai.ly/kW0UbnlOgu2EYDDJl00

"حرب السودان: الذهب والسلاح والجغرافيا السياسية"
https://dai.ly/k4QqLISgUrJNAzDS8za

"الخلافة وحدها من ستعيد للسودان مجده"
https://dai.ly/k3nAXJZjrneOhMDU2H2

كما تضمنت الحملة حلقات نقاش باللغتين العربية والإنجليزية شرحت أسباب الصراع الحالي وعواقبه، وكيف أن نظام الخلافة، وليس النموذج الديمقراطي، هو الحل العملي للعديد من المشاكل التي يواجهها السودان.

يمكن الاطلاع على جميع مواد الحملة على الرابط التالي:
https://www.hizb-uttahrir.info/ar/index.php/hizb-campaigns/104125.html

فيسبوك: *QanitatHT1*
إنستغرام: *Women_sharia*
إكس: *ALQANITAT@*
رابط فيديو الحملة:
https://htmedia.htcmo.info/CMO_WS/08/2025/SDN_Camp_Trailer04082025Ar.mp4

صندوق النقد الدولي وخنق اقتصاد اليمن

التقى محافظ بنك عدن المركزي أحمد المعبقي في العاصمة الأمريكية واشنطن يوم ٢٠٢٥/١٠/١٥م، برئيسة بعثة صندوق النقد الدولي إلى اليمن اشتر بيريز رويز، وممثل الصندوق محمد معيط، بمعية نائب وزير المالية هاني وهاب، والوكيل المساعد لوزارة المالية عبد القادر أمين. تلاه لقاء وزير التخطيط والتعاون الدولي محافظ اليمن لدى مجموعة البنك الدولي واعد باذيب مع ريكاردو بوليتي نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية لمنطقة الشرق الأوسط، بمشاركة نائب وزير التخطيط نزار باصهيب، ونائب وزير المالية هاني وهاب، ووكيل وزارة المالية عبد القادر أمين، وحضور ستيفان غيمبرت المدير الإقليمي للبنك الدولي في الشرق الأوسط، ودينا أبو غيداء مدير البنك الدولي في اليمن.

هذا وقال بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية اليمن: هذان اللقاءان أتيا بعد التمهيد لهما في عمّان يومي ٠٨ و٢٠٢٥/١٠/٠٩م، بين بعثة الصندوق ورئيس وزارة عدن سالم صالح بن بريك، وأحمد المعبقي محافظ بنك عدن المركزي، تحت مسمى مشاورات المادة الرابعة بين اليمن والصندوق، وإصدار بيان ختامي بشأنهما.

أما اللقاء الأول فقد كان لبحث سبل مواصلة خطط وبرامج صندوق النقد والعمل بها في اليمن، والتي انقطعت منذ العام ٢٠١٤م. ودوره الفني والاستشاري، مثل دعم سبل تعافي العملة المحلية باستقرار سعر الصرف، ومستوى الاحتياطيات الأجنبية، وتعزيز الاستقرار المالي في البلاد، عبر خطة تنفيذية للإصلاح المالي والنقدي، واستمرار الإصلاحات لضمان تدفق القروض الأجنبية، التي اعتبرتها اشتر بيريز رويز، "التزاماً جاداً بالإصلاح المالي والإداري".

وأما اللقاء الثاني، وهو الأخطر، فكان لعرض تسهيل تسلل مؤسسة التمويل الدولية إلى اليمن، في صورة القطاع الخاص الأجنبي، عبر نافذة الاستثمار، التي تعمل الآن بمبلغ زهيد قدره ١٥,٩ مليون دولار في قطاع الأغذية والصحة، وعين مَنْ وراءها على مصائد الأسماك، وقطاع الاتصالات والكابلات البحرية، ومشاريع بيع الكهرباء وصولاً إلى حقول النفط.

وأضاف البيان: فهل فهم الناس الآن بأن التدهور الاقتصادي الكارثي الذي استمر منذ بداية عام ٢٠٢٥م إلى ٢٠٢٥/٠٧/٣١م، له علاقة مباشرة ببرامج صندوق النقد الدولي؟ وأنك إن لم تذهب إليه وتستجديه دَمَّر اقتصادك، لأنك ربطت نفسك ببرامجه واقتصاده الرأسمالي؟

وأكد البيان أن المحطات المهلكات الثلاث في اليمن كانت عام ١٩٧٥م التي تمكن فيها البنك الدولي من فتح مكتب سري في بنك صنعاء المركزي، وعام ١٩٩٥م التي فرض فيها إصلاحات مالية وإدارية، وعام ٢٠١١م التي دخل فيها، هذه المحطات قد أحكم من خلالها ربط اقتصاد اليمن بالاقتصاد الرأسمالي.

كذلك أكد البيان الصحفي أن سعادة ورفاء أهل الإيمان اقتصادياً سيكون مصاحباً لبقية شؤون الحياة السياسية والاجتماعية والعلاقات الدولية وغيرها في ظل الحكم بالإسلام في ظل دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، فهذا هو الحل الجذري الوحيد. والمؤسف أن لا يظل هذا الحل يشكل محور اهتمام الأمة بكل أصنافها، فحزب التحرير يعمل له، ولن نكل أو نمل بل سنبقى مستمرين في بيانه للناس، قال تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

نظرات سياسية

من النيل إلى السد
معركة أمة لا معركة نظام

بقلم: الأستاذ محمود الليثي*

تشهد الساحة الأفريقية هذه الأيام تصاعداً جديداً للتوتر والاتهامات المتبادلة بين مصر وإثيوبيا على خلفية موجة الفيضانات التي اجتاحت مناطق واسعة في السودان وأجزاء من مصر، وما تلاها من اتهامات مصرية صريحة لإثيوبيا بالتسبب في هذه الفيضانات من خلال تشغيل أو تفريغ مياه سد النهضة بشكل أحادي ودون تنسيق، في الوقت الذي سارعت فيه إثيوبيا إلى نفي مسؤوليتها واعتبار الاتهامات "ادعاءات تشويهية"، مؤكدة أن السبب الرئيس هو الأمطار الموسمية الغزيرة في الهضبة الإثيوبية.

ورغم أن هذه التوترات تبدو في ظاهرها خلافاً فنياً أو نزاعاً على إدارة الموارد المائية، إلا أن حقيقتها أعمق من ذلك بكثير، فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصراع الدولي في أفريقيا، وبالهيمنة الأمريكية على القرار في هذه المنطقة الحساسة من البلاد الإسلامية، كما ترتبط بتفريط حكام مصر والسودان في مسؤولياتهم تجاه شعوبهم، وابتعادهم عن أحكام الإسلام في إدارة شؤونهم.

سد النهضة ليس مجرد مشروع لتوليد الكهرباء أو خزان مائي ضخم، بل هو سلاح استراتيجي بيد من يتحكم به. فهو بسعته الضخمة التي تبلغ نحو ٧٤ مليار متر مكعب يمكنه أن يتحكم في نهر النيل شريان الحياة لمصر والسودان. وهذا ما جعل الخبراء يؤكدون أن من يملك قرار التشغيل والتحكم في السد يمكنه أن يصيب مصر والسودان بالعطش أو الفيضانات.

لقد تم بناء السد برعاية أمريكية واضحة منذ بداياته، فأمريكا هي التي رعت المفاوضات في مراحل عدة، وهي التي منعت صدور أي قرار دولي ملزم لإثيوبيا، وهي التي وفّرت الغطاء السياسي والدبلوماسي لهذا المشروع ليصل إلى مرحلته النهائية دون أن تستطيع مصر أو السودان أن توقفه أو تفرض شروطها، رغم أن كليهما دولتان متأثرتان مباشرةً بالسد. وبذلك صار السد ورقة ضغط بيد أمريكا توظفها لضبط سلوك الشعوب في مصر والسودان وإثيوبيا قبل الأنظمة، ولإحكام قبضتها على واحد من أهم الأنهار في العالم.

من يتابع الموقف الرسمي للدول الثلاث يدرك بوضوح أنها لا تتحرك وفق مصلحة شعوبها، بل وفق ما ترسمه لها القوى الكبرى وعلى رأسها أمريكا. فالنظام الإثيوبي، وإن أظهر في بعض المراحل شيئاً من التحدي للضغوط، إلا أنه في النهاية يسير وفق خطط واشنطن، ويُستخدم لتحقيق مصالحها الإقليمية، ومنها تطويق مصر وإضعافها استراتيجياً عبر التحكم في مصدر حياتها المائية.

أما النظام المصري، فرغم أنه يُظهر امتعاضاً إعلامياً ويصدر بيانات غاضبة، إلا أنه عمليا لم يتخذ أي خطوة جادة، لا في مرحلة بناء السد ولا في مراحل التعبئة المتتالية ولا حتى بعد تشغيله بالكامل. بل لقد أعطاهم ما جعلهم في موضع قوة بموافقته على اتفاق إعلان المبادئ في آذار/مارس ٢٠١٥ في الخرطوم، الذي اعترف لأول مرة بشرعية بناء السد، وأعطى إثيوبيا الغطاء القانوني والدولي اللازم. وظل يراهن على المفاوضات العبثية والوساطات الدولية التي ترعاها القوى نفسها التي ترعى السد وتؤمّن استمراره. وهذا الموقف ليس ناتجاً عن ضعف في الإمكانات، بل عن تبعية سياسية كاملة لأمريكا.

أما النظام السوداني فقد تحوّل إلى ساحة صراع دولي، ولم يعد يملك قراراً سيادياً حقيقياً، ما جعله يتأرجح بين دعم إثيوبيا أحياناً والتذمر منها أحياناً أخرى، دون أن يكون له موقف مبدئي أو إرادة سياسية مستقلة.

لقد شهدت السودان خلال الأسابيع الماضية فيضانات واسعة تسببت في نزوح آلاف الأسر، ودمرت مساحات من الأراضي الزراعية والبنية التحتية، كما تضررت بعض المناطق في مصر نتيجة ارتفاع مفاجئ في منسوب النيل. وتؤكد مصر أن هذه الفيضانات نتيجة تصريف إثيوبي غير منسق للمياه من السد، في حين ترد إثيوبيا بأن السبب هو الأمطار الموسمية.

وبغضّ النظر عن الجدل الفني، فإن الواقع المؤلم هو أن قرار فتح أو إغلاق بوابات السد أصبح قراراً سيادياً إثيوبياً خاضعاً للتوجيه الأمريكي، ويمكن أن يُستخدم في أي لحظة كورقة ضغط سياسية واقتصادية ضد مصر والسودان. فكما يمكن أن يؤدي تشغيل السد بطريقة غير منسقة إلى فيضانات مدمرة، فإن حجبه للمياه في أوقات الجفاف قد يؤدي إلى كارثة عطش كبرى تهدد ملايين البشر.

إن ما يجب على مصر، ليس الاستجداء السياسي ولا الارتماء في أحضان الوسطاء الدوليين، بل اتخاذ موقف سيادي حقيقي يستند إلى واجب رعاية شؤون الناس الذي أوجبه الإسلام على الدولة. وهذه الرعاية تشمل حماية أمنهم المائي والغذائي، والدفاع عن مقدراتهم الحيوية بكل الوسائل المشروعة، لا تركها رهينةً بيد دولة أخرى أو قوى كبرى.

الواجب على النظام في مصر أن يقطع فوراً المفاوضات العبثية التي لم تزد الوضع إلا سوءاً، وأن يتخذ موقفاً عملياً لمنع أي تهديد مائي لأهل مصر والسودان، لأن الماء ليس ملفاً تفاوضياً بل قضية حياة أو موت. كما يجب عليه أن يكشف التدخل الأمريكي الماكر في هذا الملف، وألا يجعل من واشنطن وسيطاً، بل أن يتعامل معها بوصفها رأس الأفعى التي تدير هذا الملف لخدمة مصالحها لا مصالح شعوب المنطقة.

أما الحل الجذري فلا يمكن أن يتحقق في ظل هذه الأنظمة التابعة المتفرقة، بل لا بد من إقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي تجمع بلاد المسلمين تحت قيادة واحدة، وتوحّد مواردهم وقوتهم، وتدير أنهارهم وسدودهم بما يحقق مصلحة الأمة لا مصلحة المستعمر.

ففي ظل الخلافة، لا يمكن أن يُسمح لدولة أخرى أن تضع يدها على نهر يمر ببلاد الإسلام وتتحكم فيه، بل يُدار النهر كملكية عامة لجميع المسلمين، ولا يحق لأي طرف أن يحتجز مياهه أو يستخدمه للابتزاز. وإذا تجرأ طرف خارجي أو عميل على تهديد الأمة بمصدر حياتها، فإن الخلافة تتخذ من الإجراءات ما يحمي مصالح المسلمين ولو بالقوة، لأن حماية الأمة واجب شرعي لا مساومة فيه. قال ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ وَالْكَلَأِ وَالنَّارِ»، فالنيل ملكية عامة للأمة الإسلاميّة، لا يحق لأمريكا أن تتحكم به، ولا لإثيوبيا أن تستخدمه سلاحاً، ولا لمصر أن تفاوض على نصيبها منه كما لو كان هبة.

إن المشكلة الحقيقية ليست في جدران سد النهضة ولا في بواباته، بل في الأنظمة التي تحكم بلاد المسلمين اليوم. فلو كانت في مصر دولة مخلصة ذات إرادة حرة تطبق الإسلام وترعى شؤون الأمة، لما سمحت ببناء هذا السد من الأساس، ولما تركت الأمر ليكون ورقة ضغط أمريكية موجهة ضد شعوبنا.

إن الواجب على أهل مصر والسودان وسائر الأمة الإسلامية وخاصة جيوشها أن يعملوا على إقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي توحّد بلاد المسلمين وتحرر قرارهم السياسي والاقتصادي، وتعيد إدارة مواردهم وفق أحكام الإسلام، لتُستعمل هذه الموارد في خدمة الأمة لا في تهديدها ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر

سوريا الجديدة
والحرب على الإسلام السياسي

بقلم: الأستاذ أحمد القصص*

لقد بات واضحاً لكلّ مراقب مدرك للسياسات الدولية والإقليمية في منطقة شرق المتوسط أنّ ما يجري في سوريا إنّما يجري في سياق الخطّة الشاملة لأمريكا في المنطقة. هذه الخطّة كانت ثمّة عقبات أمامها ودأبت أمريكا على تذليلها منذ تداعيات عملية طوفان الأقصى وما أتى بعدها، من تدمير لغزّة ومحاولة القضاء على القوّة العسكرية لحماس، ومن تدمير القوّة العسكرية لحزب إيران اللبناني في لبنان وسوريا، ومن قصف للبرنامج النووي في إيران نفسها. ومِن قبل كانت أمريكا قد أشغلت روسيا بحرب أوكرانيا. وعليه فإنّ الخطّة التي وضعتها أمريكا للمنطقة تسير قُدماً. والملاحظ حالياً أنّ الدولة الأكثر طواعية لخطّة أمريكا هي سوريا، ففي غزّة ما زالت حماس تفاوض، وفي لبنان ما زال حزب إيران يناور، وإيران نفسها ما زالت تناور أيضاً بحثاً عن صفقه تحفظ لها ما أمكن من قوّتها ونفوذها في المنطقة. أمّا في سوريا فالأمور تجري بشكل انسيابي جدّا ضمن السياسة الأمريكية، حيث نرى تماهياً شبه تامّ بينها وبين سوريا، والشواهد على ذلك تتراكم يوماً بعد يوم، وآخرها مشاركة رئيسها في اجتماعات الأمم المتّحدة وما جرى على هامشها من لقاءات. وأهمّها اللقاء مجدّداً برئيس أمريكا، إضافة إلى المقابلة التي أجراها معه القائد السابق للقيادة الأمريكية الوسطى في الجيش الأمريكي ورئيس جهاز سي آي إيه سابقاً ديفيد بيتريوس، والتي اتّسمت بالتناغم والعلاقة الودّية. وكان قد سبقها عدد من المواقف التي تؤكّد التوافق بين الطرفين على قطع دابر "الإسلام السياسي" في سوريا. ففي شهر آب/أغسطس الفائت قال المبعوث الأمريكي الخاصّ إلى سوريا توم براك: "يجب إيجاد صيغة تضمن الحفاظ على وحدة وثقافة ولغة جميع المكوّنات بعيداً عن تهديد الإسلام السياسي". وقد لاقاه أحمد الشرع بكلام متناغم معه، ولكنه مستفزّ للمسلمين، حين صرّح في لقاء إعلامي موسّع بأنّ المبدأ الإسلامي فاشل! وحين قال أيضاً: "لا نستطيع استيراد أنظمة جاهزة أو استيراد أنظمة من التاريخ ونسخها وتطبيقها على سوريا"، وبالطبع لا يمكن تأويل هذا الكلام إلّا بأنّه يرفض إقامة أنظمة الإسلام في سوريا، إذ لا أحد يطالبه باعتماد النظام الروماني ولا اليوناني ولا الفارسي... وإنّما السؤال المتكرّر هو: هل ستعتمد سوريا الجديدة الشرع الإسلامي نظاما لها؟

وقد كان من قبل في خطابه بمناسبة إعلان ما يسمّى بالهوية البصرية لسوريا قد تحدّث عن هوية حضارية لسوريا وأهلها عمرها آلاف السنين، وهذا تصريح بأنّ حضارة أهل سوريا ليست جزءاً من الحضارة العامّة للأمّة الإسلامية والتي تبدأ مع بداية التاريخ الإسلامي، وإنّما هي هويّة وحضارة تاريخيتان خاصّتان بأهل سوريا تعودان إلى ما قبل الإسلام بآلاف السنين. والمفارقة العجيبة أنّه بينما كان نظام حزب البعث وآل أسد البائد يتاجر بالبُعد القومي العربي المبتذل، أتى الجولاني لينسب سوريا إلى قوقعة أصغر مصطنعة، هي قوقعة الهويّة الوطنية!

وفي هذا السياق أيضاً يأتي موقف نظام سوريا بقطع الطريق على جماعة "الإخوان المسلمون" من أن تفتتح لها فرعاً في سوريا، ولا يخفى أنّ هذا الموقف يأتي متماهياً مع قرار الأنظمة الإقليمية التابعة للقرار الأمريكي بحظر أيّ نشاط أو حتّى أيّ وجود للجماعة، بما في ذلك النظام الأردنّي الأعرق في احتواء جماعة الإخوان. وقد تولّى كبر هذا الموقف في سوريا السمسار الإعلامي للجولاني أحمد موفّق زيدان، كما تولّى من قبل تبرير حملة الاعتقالات التي شنّها الجولاني في إدلب على نشطاء حزب التحرير الذين ما زال معظمهم في سجون إدلب حتّى الآن.

ثمّ كانت الصدمة الأخيرة لأهل سوريا في السياق نفسه حين أصدر وزير التربية قراراً بتقليص عدد حصص الثقافة الإسلامية من القليل الذي هو أربع حصص أسبوعياً إلى الأقلّ الذي هو حصّتان أسبوعياً لصالح مادّتي الموسيقى والفنون! وفي السياق نفسه، وبعد انتشار فيديوهات لطلاب مدارس يردّدون هتافات إسلامية في سوريا -أبرزها هتاف "قائدنا للأبد سيّدنا محمّد" - أصدرت وزارة التربية والتعليم تعميماً يتضمّن منع ترديد أيّ شعار أو نشيد في المدارس العامّة والخاصّة في جميع المراحل التعليمية، وذلك إلى حين اعتماد النشيد الوطني للجمهورية العربية السورية! والشعار الرسمي الخاصّ بالوزارة، وفق الأصول الدستورية والقانونية المقرّرة، كما أوضحت في تعميم وجّهته إلى مديري التربية والتعليم في المحافظات أنّه يمنع منعاً باتّاً في جميع المدارس العامّة والخاصّة ترديد أيّ نشيد أو شعار من أيّ نوع كان، وذلك بناء على مداولات المجلس الأعلى للتربية.

كلّ هذه الإجراءات تشير بوضوح إلى أنّ نظام دمشق لا يكتفي باعتماد دستور وضعي وبالحكم بالكفر، وإنّما ينفّذ توجيهات أمريكا بمنع أيّ مظهر للإسلام في الدولة ودوائرها ومدارسها وجامعاتها وأجهزتها العسكرية والأمنية، بل وحتّى حظر أيّ نشاط سياسي يتّخذ من العقيدة الإسلامية أساساً وأنظمة الإسلام منهجاً له.

وكانت وزارة الدفاع السورية قد أصدرت قراراً تنظيمياً جديداً أواخر آب/أغسطس الفائت يقضي بمنع استخدام أو تثبيت أيّ شعارات أو رايات غير معتمدة رسمياً على الزيّ العسكري، بما في ذلك الرموز ذات الدلالات الدينية مع الالتزام حصرياً بالشعار الرسمي المعتمد من الوزارة، وذلك بعد أن كان كثير من العسكريين يثبتون شهادتي أن "لا إله إلّا الله وأنّ محمداً رسول الله" على أزيائهم العسكرية.

والسؤال بعد ذلك كلّه: هل سيقبل أهل سوريا بالعلمانية وينسون المشروع الإسلامي واستئناف الحياة الإسلامية وينصرفون عن حضارتهم وعن نظامهم الإسلامي؟

الجواب هو أنّ الزمان لن يطول قبل أن يكتشف أهل سوريا المؤامرة التي تهدف إلى فرض العلمانية عليهم. بل قد بدأوا يشعرون بالصدمة وهم يرون الاعتداء على أدنى مظاهر الإسلام في تعليم أولادهم. فليست الحالة الآن سوى حالة استثنائية ومرحلة عبور، ستكتشف بعدها النخبة الواعية، ولا سيّما النخبة التي تلتزم الإسلام وتستند إلى عقيدته، أنّ المشروع القائم في سوريا الآن هو مشروع علماني، وأنّه يشكّل جزءاً من الخطّة الأمريكية للمنطقة، وحينئذ سيتصاعد النضال والكفاح من أجل استئناف الحياة الإسلامية، ومَن أحرى من أهل الشام عقر دار المؤمنين بأن يكونوا في طليعة هذا المشروع؟ ■

* عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

بين الذهب والدولار

بقلم: الدكتور محمد جيلاني

أقدمت أمريكا في عهد الرئيس نيكسون بتاريخ ١٩٧١/٨/١٥ على إلغاء اتفاقية بريتون وودز الخاصة بتثبيت سعر الذهب بقيمة ٣٥ دولاراً لكل أونصة من الذهب. وكان الدافع الرئيس لذلك القرار التاريخي هو الزيادة الهائلة بكميات الدولار الصادرة عن البنك الفيدرالي، خاصة تلك الأموال التي خصصتها أمريكا لإنقاذ أوروبا والتي عرفت بمشروع مارشال. وقد تجمع لدى أوروبا ما يقدر بـ١٠-٤٠ مليار دولار مع حلول سنة ١٩٧١، ما قيمته بالذهب حسب اتفاقية بريتون وودز ١١,٢-٤٠,٨ طناً من الذهب. وهو يفوق ما لدى أمريكا من احتياطي ذهب حسب إحصائيات عام ١٩٧١ والتي كانت تعادل ١٠ آلاف طن. فلم يكن أمام أمريكا أي خيار إلا إلغاء الالتزام بقاعدة بريتون وودز التي تسمح للبنوك المركزية العالمية أن تستبدل بما لديها من دولارات ذهبا. فبالرغم من معارضة أوروبا خاصة فرنسا لأمريكا حين ألغت العمل بالاتفاقية، إلا أن أمريكا استمرت في قرارها، وأرغمت أوروبا على السير في هذا الطريق، خاصة عندما تمكنت من إقناع (أو إجبار) منظمة أوبك وعلى رأسها السعودية أن تستبدل بقاعدة الذهب مقابل الدولار، قاعدة البترول مقابل الدولار بما عرف بقاعدة البترو-دولار.

وحين النظر إلى العلاقة بين الدولار والبترول والعلاقة بين الدولار والذهب نجد أن هناك معضلة كبيرة أمام النظام النقدي الذي تسيطر عليه أمريكا. فأمريكا بعد انفلات الدولار من قيد الذهب، ومن ثم من قيد النمو الاقتصادي الذي عمل ريغان على فكه خلال دورة حكمه ١٩٨٠-١٩٨٨، سمحت بإصدار كميات هائلة من الدولارات تفوق ما لديها من ذهب أو منتجات متداولة في الأسواق المحلية والعالمية.

وقد وصلت الدولارات في السوق العالمي إلى كميات كبيرة جدا. فالنقد المتوفر على شكل نقد حقيقي (كاش)، والذي يعرف بقيمة (M٠) يصل إلى ٨,٣ تريليون دولار، وكمية الدولارات المتداولة من خلال الشيكات البنكية (M١) تساوي ٥٦,٧ تريليون دولار، وإذا أضيف لها حسابات التوفير الخاص بالبنوك (M٣) وقيمتها ٥٧ تريليون، تصبح كمية الدولارات على المستوى العالمي ١٢٣ تريليون دولار. ومع ذلك فإن مجموعة EBC المالية العالمية تقدر قيمة الدولارات على مستوى العالم بـ٤٧١ تريليون دولار. ما يعني أن كمية المال المقدر بالدولار يمكن أن يستنزف كل ما يتوفر من ذهب في العالم سواء تم إنتاجه أم ليس بعد. حيث إن كمية الذهب التي اكتشفت على مستوى العالم حسب مؤسسة الاستقراء الجيولوجية الأمريكية تقدر بـ٢٤٤ ألف طن، يضاف إليها ٥٠ ألف طن يقدر وجوده في باطن الأرض. فإذا تم اعتبار كمية الذهب المكتشف مع الذهب المتوقع اكتشافه لاحقا بقيمة ٣٠٠ ألف طن، فإن ذلك يعني أن ما يتوفر من دولارات والتي أصدرها البنك الفيدرالي أو التي يمكن أن يستعملها يكفي لشراء كل ما في العالم من ذهب حسب السعر الحالي بأقل من ٧٪ من كمية الدولارات المتوفرة في العالم.

صحيح أن الذهب ليس هو القاعدة التي تحكم النقد، وأن تحويل الدولارات إلى ذهب ليس مفروضا بشكل قسري على الدول، ولكن الشيء الوحيد الذي ضمنته أمريكا بعد إلغائها اتفاقية بريتون وودز هو ثبات سعر التداول بين الذهب والدولار. وهنا تكمن خطورة تكدس الدولارات بشكل هائل والتي تكفي لشراء كل الذهب العالمي ١٥ مرة.

ومن ناحية أخرى فإن ما اصطلح عليه من التضخم فإنه يعني زيادة ملحوظة لكمية النقد المتداول أو القابل للتداول مقابل ما هو موجود من سلع يمكن شراؤها بالنقد المتوفر. صحيح أن التضخم يمكن أن يقاس بما هو موجود من مواد مستهلكة كالغذاء، أو مستعملة كالآلات أو استراتيجية كالسلاح، ولكن يبقى الذهب هو أهم مؤشر على التضخم، خاصة إذا أصبح عليه إقبال كبير للاستثمار أو التخزين. وإذا نظرنا إلى كمية وقيمة الموجودات التي يستعملها الناس على مستوى العالم موزعة على المواد الغذائية والأدوية، والحربية، والصناعات الفضائية والصناعات التكميلية، ومعها الذهب فقد بلغت عام ٢٠٢٣ حوالي ٤٠ تريليون، وعام ٢٠٢٤ بلغت ٦٤ تريليون دولار. وإذا قارنا هذه القيمة بالنقد المتداول فقط، والذي يبلغ ١٦٠ تريليون دولار، أدركنا مدى خطورة الوضع المالي على المستوى العالمي. ويجب هنا ملاحظة الارتفاع الكبير بين قيمة البضائع المتداولة خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ والذي بلغ ٤ تريليون دولار. وهذه الزيادة الفظيعة هي زيادة أسعار البضائع والمواد المستهلكة والاستراتيجية، وليس زيادة في الاستهلاك بالضرورة.

وما يتداول اليوم ويلاحظ بشكل بارز والذي يتعلق بأسعار الذهب، إنما ذلك لأن الذهب هو المادة التي يمكن زيادة سعرها بشكل كبير دون خلق فوضى عالمية. فبدل رفع أسعار الربا بشكل كبير لكبح التضخم، وزيادة ملحوظة في المواد الاستهلاكية، تتوجه الأنظار إلى الذهب كملاذ جيد حيث إن ارتفاع أسعاره لا تؤثر على حياة الناس، بل إن ارتفاع أسعاره ينظر له على أنه فرصة استثمار، وليس مظهرا من مظاهر التضخم الذي يعاني منه أكثر سكان العالم.

والحاصل أن القضية الأساسية التي تتمحور حولها قضايا ارتفاع الأسعار سواء في الذهب أو غيره من البضائع، هو نتيجة طبيعية للقضية الرئيسية والمتمثلة في عملية إصدار النقود. فالعالم عاش قرونا طويلة يتعامل ماليا بنقد واحد هو الذهب أو ما ينوب عنه من نقد متداول. وهذا النظام لا يمكن أن يعاني من التضخم مطلقا. بل على العكس فإن زيادة الإنتاج تؤدي دائما إلى خفض الأسعار بشكل طبيعي. على عكس النظام الرأسمالي الذي فرضت أمريكا الجزء المالي منه.

ويبقى السؤال: هل من الممكن العودة إلى نظام الذهب بحيث يصبح الذهب هو النقد المتداول عالميا ويجري تقدير أسعار كافة الجهود والأموال بالذهب والفضة مثلا؟ إن الجواب لا يتعلق بنظام مالي فحسب، بل بالنظام الاقتصادي ككل، وبالنظام السياسي الذي يستطيع أن يتخذ قرارات اقتصادية بغض النظر عن مواقف الدول الأخرى. وهذا أمر الحديث به أسهل من العمل بمقتضاه، فهو قرار يستفز الدولة الأولى في العالم أمريكا، التي تعتبر فصل الذهب عن أي قاعدة نقدية هو أحد الأسس التي ترتكز عليها في تحقيق سيادة كبيرة على العالم. وقد رأينا كيف أن أوروبا وهي الدول الأقدر على مواجهة أمريكا، على الأقل قبل ٧٥ عاما حين ألغت قاعدة الذهب، لم تتمكن من الوقوف أمام أمريكا. وكذلك الاتحاد السوفيتي لم يجد أي وسيلة لتحدي أمريكا في قرارها ذاك، واكتفى بشراء العملات الأجنبية بذهب حقيقي من أجل شراء بضائع من دول العالم المختلفة، وإن كان قد قلص استيراده للبضائع العالمية بشكل كبير.

وحتى اليوم، فإن نشوء منظمات مثل بريكس وشنغهاي، تتحدث بحذر كبير عن النظام النقدي العالمي. وجل ما يتحدثون به هو التجارة البينية بين أعضاء هذه المنظمات، باستخدام نقدهم الخاص. ولا ترقى استراتيجيتهم إلى إصدار نقد يعتمد على الذهب مطلقا.

لقد تمكنت أمريكا من جعل النقد وسيطرة الدولار، قضية استراتيجية في تعاملها مع العالم، وأي خروج عنها قد يؤدي إلى عواقب كبيرة جدا، والدول الأقوى في العالم تدرك ذلك تماما، وتعمل جاهدة لعدم استفزازها.

من هنا كان تحدي نظام النقد العالمي، لا بد أن يكون جزءا من تحدي النظام العالمي برمته سواء على الناحية الفكرية المبدئية، أو الناحية الاقتصادية ومنها المالية، أو السياسية. وهذا لا يتوفر أبدا إلا في الخلافة، التي تملك النظام السياسي والاقتصادي، القائم على فكر مستنير، وتملك السيطرة على أهم الموارد الطبيعية كالغاز والنفط والمعادن، كما تملك السيطرة على المعابر المائية المهمة في العالم. هذا بالإضافة إلى طاقة بشرية هائلة. فدولة الخلافة القائمة قريبا بإذن الله هي الوحيدة التي تستطيع أن تقدم للعالم أجمع نظاما ماليا مصحوبا بنظام اقتصادي وسياسي وبشري قائم على فكر مبدئي لا ينبني على المصلحة مطلقا سواء الآنية أو المستقبلية ■

أيها المسلمون : إذا أردتم التغيير الحقيقي فعليكم بإقامة الخلافة

أيها المسلمون: إذا أردتم التغيير الحقيقي فلا بد لكم أن تنتهجوا طريقة الرسول ﷺ في التغيير، فقد جاء ﷺ في مجتمع يعيش في ظلام المعتقدات وفساد المعاملات، القوي فيه هو السيد بعضلاته، فكان التغيير الذي أتى به ﷺ جذرياً، حيث دعا الناس لعبادة الله الواحد الأحد ونبذ الأصنام، جاءهم بدين جديد غيّر نمط حياتهم وجعلهم سادة العالم بعد أن كانوا أذل خلق الله، وفي ذلك يقول الفاروق عمر رضي الله عنه (كنا أذلاء فأعزنا الله بالإسلام، ومهما ابتغينا العزة في غيره أذلنا الله) وهكذا كانت الأمة عزيزة بدينها قوية بربها حتى حدث التغيير العكسي بأن ابتعدنا عن أحكام الإسلام وأفكاره إلى أحكام البشر، فانقلب حالنا إلى الضعف والهوان.

فسارعوا أيها المسلمون للعمل لهذا الفرض العظيم مع حزب التحرير لكي يرفع الله عنكم هذا الذل والهوان واعملوا على أن يكون لكم سهم في عزة الإسلام، لأن النصر قادم بإذنه تعالى، والتمكين لكم قادم، وهذا وعد من الله الذي نسأله أن يكون ذلك قريباً، فتسقط رأسمالية التدمير، وتقام الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة للنهضة والتعمير.

تتمة: هل الرباعية هي المحطة الأخيرة في حرب السودان؟!

الأمر سجالا بين الفريقين حتى كان الاتفاق الإطاري الذي يجعل السلطة كاملة للمدنيين، بل يجعل لهم سلطة على العسكر، لذلك أوعزت أمريكا لرجالها في قيادة الجيش، وقوات الدعم السريع بافتعال هذه الحرب حتى يبعدوا رجال أوروبا من المدنيين.

وبالرغم من مرور أكثر من عامين ونصف، لم تستطع أمريكا ورجالها القضاء على رجال أوروبا بالرغم من شيطنتهم، وإلصاقهم بالدعم السريع، كما أن أمريكا أيضاً تريد من هذه الحرب سلخ دارفور من السودان كما فعلت بجنوب السودان عن طريق عميلها جون قرنق، فهي الآن تسعى لجعل دارفور في يد عميلها حميدتي. عمليا، دارفور كلها في يد قوات الدعم السريع إلا جيوب من الفاشر التي استمرت في السيطرة عليها.

وبالرغم من الفظائع التي تقوم بها ضد المدنيين العزل في الفاشر من حصار وقتل وتجويع، إلا أن أمريكا لا تقوم بعمل جدي لإدانة هذه الجرائم، وإن فعلت فإنها من باب ذر الرماد في العيون، وقد أشركت معها الجيش، بل حتى عملاؤها في المنطقة لا نسمع منهم إدانة صريحة للأعمال الوحشية التي تقوم بها قوات الدعم السريع في الفاشر وغيرها، حتى تواترت الأنباء بسقوطها في يدها.

وبحسب تغريدة لكبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والأفريقية مسعد بولس، فإن الولايات المتحدة وشركاءها في الرباعية متحدون في التزامهم بدعم الشعب السوداني وتخفيف معاناته، مؤكداً أن الإدارة الأمريكية تولي الملف الإنساني والأمني في السودان أهمية قصوى. (إندبندنت عربية ٢٠٢٥/١٠/٢٦)

ويبدو أن أمريكا بعد أن سقطت الفاشر في يد قوات الدعم السريع، وأصبحت دارفور تحت سيطرتها بالكامل، فإن الرباعية ستسرع في المفاوضات بين الطرفين، تفضي إلى سيطرة كاملة لقوات الدعم السريع على أراضي دارفور، حتى إذا أرادت أمريكا فصل دارفور فعلت كما فعلت من قبل حيث فصلت جنوب السودان عبر المفاوضات وباسم السلام المزعوم!!

فيا أهل السودان، هل تنتظرون من أمريكا التي أمدت كيان يهود بكل أسلحة الدمار لقتل إخواننا في غزة، في ظل تقاعس حكام المسلمين عن نصرتهم، أن توجد لكم سلاماً، ومن قبل هي من فصل جنوب السودان؟!

إن الواجب علينا أن نعي أولاً على أن أمريكا هي عدو للإسلام والمسلمين، ولا يمكن أن يأتي منها الخير، وأن نعي أن ما يجري في السودان، هو مؤامرة ينفذها قادة الجيش، وقادة قوات الدعم السريع، فيجب الوعي على ذلك، ومنع تقسيم السودان، حلم أمريكا، والعمل الجاد من أجل إقامة دولة تمنع الكفار المستعمرين من التدخل في شؤوننا، وهي دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فهي وحدها القادرة على طرد نفوذ الكفار المستعمرين من بلادنا، وتعمل على وحدة البلاد باعتبارها قضية مصيرية، بل وتعمل من أجل توحيد جميع بلاد المسلمين في كيان واحد، وهو كائن إن شاء الله، فهو وعد الله سبحانه وبشرى رسوله ﷺ، فما علينا إلا أن نعمل لإيجادها مرضاة لله سبحانه وتعالى، فنعيش في ظلها أعزاء كرماء، وما ذلك على الله بعزيز ■

*** الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان**

تتمة كلمة العدد: فصل جديد من فصول التآمر على غزة

لسياساتها، بل والتهديد بقطع المعونات عنها.

وحيث إنّ هذا كيان يهود يتمتع بوجود وضع دولي يجعله مصلحَة استراتيجية للغرب، تستدعي الدفاع عنه في كل حال، بل وتجعل الدول العربية - التي يفترض أن تكون في مواجهته - خادمة له، متعاونة معه، تقدم له المال والعتاد والدعم السياسي والعسكري وغيره، وَفْقَاً للتسريبات الأخيرة في الواشنطن بوست، التي كشفت عن تحالف بين كيان يهود وست دول عربية هي مصر، والأردن، والسعودية، وقطر، والبحرين، والإمارات. حيث أظهرت بعض هذه الدول علنا استعدادها للدخول في حرب فعلية مع حماس، وتهيئة الجو في غزة لما يحب ترامب ويرضى.

ويغيب عن تفكير هذه الأنظمة أن سلوكها الوقح سوف يجعلها في مواجهة حقيقية مع الأمَّة، بعد أن ظهر بالحس المباشر أنها أنظمة تشكل أدوات وضيعة لأمريكا في المنطقة، بل وتسعى في تحقيق أهدافها بعناية. وهذا كله يستدعي أن تتحرك الأمة - وبسرعة - لوقف هذا الذوبان في سياسات أمريكا، بلجم هذه الأنظمة، والسعي الحثيث الجاد لاجتثاثها بوصفها أداة استعمارية تحارب الأمة.

وما لم تتحرك الأمة حركة جادة لاستعادة سلطانها وملك إرادة سياسية حقيقية، فستبقى مرتعاً ومأكلة لأمريكا والغرب وربيبها في المنطقة، وسوف يزيد صلف هذا الكيان ليبتلع أراضي جديدة، كما هو الحال اليوم في جنوب سوريا ولبنان.

لذلك كله، ينبغي على الأمة العمل الجاد لإقامة الكيان الذي يوحد المسلمين، ويجمع طاقاتهم لتحرير بلادهم، وإقامة كتاب ربهم بينهم، لينالوا بذلك عز الدنيا والآخرة ■

أيتها الجيوش في بلاد المسلمين وبخاصة بلاد الطوق

إننا ندرك أنه لن تنزل ملائكةٌ من السماء تقيم لنا خلافة وتقود لنا جيشاً، وإنما ينزل الله سبحانه وتعالى ملائكةً تساعدنا إذا عملنا بجد وصدق وإخلاص لاستئناف الحياة الإسلامية في الأرض وإقامة الخلافة، فتتحرك الجيوش لقتال يهود، ونصرة دين الله سبحانه، وعندها يُنزل الله القوي العزيز ملائكةً تساعدنا لا أن تقاتل بالنيابة عنا، والقرآن الكريم ينطق بهذا في آي الذكر الحكيم ﴿بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾، فإذا صبرنا واتقينا والتحمنا بالعدو في قتال فإن الله يمددنا بآلاف من الملائكة... هذا هو الطريق لنصرة الإسلام والمسلمين، وحقاً ﴿لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾.

إن حزب التحرير يناديكم ويستنهض هممكم، فالأرض المباركة هي درة بلاد المسلمين، وأولى قبلتيهم، ومسرى رسولهم ومعراجه ﷺ فانفروا لقتال عدوكم ولنصرة أهلكم كما قال سبحانه وتعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافاً وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، ولا تكونوا كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾... وإلا ﴿يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾.

الإسلام وجهة نظر معينة في الحياة
وطراز خاص للعيش لا مثيل له

يقول المصطفى ﷺ: «مَثَلُ القَائِمِ فِي حُدُودِ اللَّهِ والْوَاقِعِ فيها، كَمثل قَومٍ اسْتَهَمُوا على سَفِينَة، فَأَصابَ بَعْضُهم أعْلاهَا، وبعضُهم أَسْفلَهَا، فكان الذي في أسفلها إذا استَقَوْا من الماء مَرُّوا على مَنْ فَوقَهُمْ، فقالوا: لو أنا خَرَقْنَا في نَصِيبِنَا خَرقا ولَمْ نُؤذِ مَنْ فَوقَنا؟ فإن تَرَكُوهُمْ وما أَرَادوا هَلَكوا وهلكوا جَميعا، وإنْ أخذُوا على أيدِيهِمْ نَجَوْا ونَجَوْا جَميعا».

هذه النظرة تجعل للمجتمع والفرد مفهوماً خاصاً، فالأفراد وهم جزء من الجماعة لا بد من أفكار تربطهم يعيشون بحسبها، ولا بد أن يكون لديهم مشاعر يندفعون بها ويتأثرون بها، وأن يكون لهم نظام يعالج مشاكل حياتهم، وينظم علاقاتهم، ومن هنا كان الفرد مقيداً بأوامر الله ونواهيه وليس له حرية مطلقة فيما يفعل، وكان الخروج على هذه القيود جريمة تختلف باختلاف نوع الخروج، وكان لا بد من تأثير المبدأ على معتنقيه، فيكون الحفظ طبيعياً، ولا بد من دولة لتطبق النظام لتحفظ الفرد والجماعة. ومن هنا كان المبدأ هو الذي يقيد، والدولة هي المنفذة، وكانت السيادة للشرع وليس للفرد ولا للمجتمع يفعل ما يشاء.

إن الإسلام عقيدة وأنظمة للحياة وليس دينا كهنوتياً في المساجد والزوايا! إنه دين يوقف تعدي الأفراد على أنفسهم، وعلى غيرهم، فلا يجوز شرعا أن تذر الدولة الناس يقومون بفعل المنكرات، بل عليها أن تأخذ على أيديهم وتردعهم طاعة لله سبحانه وتعالى.

هكذا هو الإسلام وجهة نظر معينة في الحياة وطراز خاص للعيش لا مثيل له، كان، وسيكون بالقريب العاجل بإذن الله بقيام الخلافة التي ستعيده للحياة بعد أن حبسوه في الكتب زهاء قرنٍ من الزمان ولمثل هذا فليعمل العاملون.

أحداث غزة وسوريا عرّت الوهم وأثبتت الحقائق

بقلم: المهندس علي عبد الرحمن*

منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، انطلقت غزة لتسطّر بدمائها وأشلاء أطفالها ملحمةً من أعظم ملاحم الصمود في وجه الطغيان، مواجِهةً كيان يهود المدجج بالسلاح والدعم الغربي، وعلى رأسه الدعم الأمريكي الوقح والمباشر. لم تكن المواجهة متكافئة في العُدة، لكنها كانت متفوقة في العقيدة، فأسقطت غزة أسطورة الجيش الذي لا يُقهر، وفضحت زيف القوة التي طالما روّج لها الإعلام الغربي عداءً والإعلام الرسمي في بلادنا خنوعاً وهواناً، وكشفت أنهم لا يهزمون ليست صفةً حقيقية لعدوٍ جبان، بل وهمٌ زرعته الأنظمة المهزومة في عقول الأمة عن طريق علماء سوء امتهنوا تبرير خنوع وخيانة سلاطينهم نواطير الأنظمة الغربية.

لقد كشفت غزة زيف الشعارات، وأسقطت معها أقنعة الأنظمة القائمة في البلاد الإسلامية التي طالما تاجرت بقضية فلسطين، بينما كانت في الحقيقة حارسةً لحدود كيان يهود، مانعةً لنصرة الأمة، متآمرةً على أهل غزة بالسكوت والتواطؤ، بل وبالمشاركة في الحصار والتضييق، حتى باتت دماء الأطفال تُراق على مرأى ومسمع من حكامٍ لا يملكون إلا بيانات الشجب أو دعوات التهدئة. وفي سوريا، التي هي جزء أصيل من جبهة الصراع، كان نظام آل أسد البائد شريكاً في هذه الخيانة، أما النظام الجديد الذي يراد له أن يكون امتداداً للنظام السابق في حماية كيان يهود وامتداداً للتبعية الدولية التي تهدف إلى إبقاء الشام خاضعة ومقسمة وبعيدة عن نصرة قضايا الأمة الكبرى، فقد أخذ دور المتفرج غافلاً عن حقيقة أن النصر الذي بين يديه هو منّة من الله وليس دعماً من الدول التي امتطت هذه المرحلة وما زالت تعمل بمكر وعلى عجل على صياغة النظام الجديد ليكون جزءاً من عائلة الأنظمة الوظيفية التي تصوغها أمريكا في الشرق الأوسط.

أما أمريكا التي هي أس الداء، فقد أثبتت مرة أخرى أنها العدو الأول للأمة الإسلامية، وأنها لا ترعى إلا مصالحها ومصالح ربيبها المدلل، ولو على جماجم الأبرياء، فطائراتها وأسلحتها وتصريحاتها السياسية كانت كلها في خدمة الاحتلال، بينما كانت تتحدث عن حل الدولتين والتهدئة كغطاء دبلوماسي لتمرير الجرائم وتثبيت اغتصاب الأرض.

لقد سارعت أمريكا لتأمين الجسور الجوية لتمويل كيانها، واستخدمت حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن عشرات المرات ليس لحماية حليف، بل لحماية مشروعها السياسي والعقائدي الهادف لاستئصال أي قوة إسلامية ذات شوكة. إن عداء أمريكا للإسلام هو عداء مبدئي أصيل؛ فهدفها ليس محاربة فصيل هنا أو تنظيم هناك، بل محاربة عودة الإسلام كنظام ودولة. ولذلك، يجب على الأمة أن تدرك جيداً أن استئصال كيان يهود يمر حتماً عبر اجتثاث النفوذ الأمريكي من أرضنا.

وفي ظل هذا التواطؤ، جاءت غزة بعقيدتها الراسخة وثقتها بطاقاتها المستندة إلى هذه العقيدة فأخذت دور طليعة الأمة في هذه الجولة من المعركة المصيرية الحتمية مع الغرب وخطه المتقدم كيان يهود، لتنسف اتفاقيات أوسلو وكامب ديفيد ووادي عربة واتفاقيات أبراهام التي روّج لها ترامب وأغمض عنها حكام الضرار الطَرف، لتقول للأمة إن العدو لا يُهادَن ولا يُسلَّم له شبر، وإن تحرير فلسطين لا يكون إلا بالجهاد، لا بالمفاوضات.

لقد أثبتت غزة أن المعادلة في معركة الأمة مع عدوها ليست معادلة حسابية لأن الله سبحانه وتعالى يؤيد أحد أطراف هذه المعادلة، فأثبتت أن القوة ليست في عدد الطائرات ولا في دقة الصواريخ، بل في العقيدة التي تحرّك الرجال، وفي الإيمان الذي يُفجّر الطاقات، فشبابها المحاصرون منذ أكثر من عقد ونصف واجهوا أعتى آلة عسكرية في المنطقة، فزلزلوا أمنها، وأربكوا حساباتها، وأثبتوا أن الأمة حين تتحرك على أساس الإسلام فإنها قادرة على قلب الموازين. في الوقت الذي كان الواجب على جيوش المسلمين أن تتحرك فوراً لنصرة غزة، لا أن تُقيَّد بأوامر الحكام العملاء، وكان يجب أن تُفتح الحدود ليس لإدخال المساعدات فقط، بل لإدخال الجيوش والعتاد لتحرير فلسطين كاملة (وهذا كان دأب المسلمين عندما استغاثت العامرية بالمعتصم والأندلسية بالسلطان ابن عامر، عندما كان قادة المسلمين أصحاب سيادة وعزة وكرامة).

لقد أعادت عملية طوفان الأقصى إلى الصراع مع يهود حقيقته وجوهره المتمثل بأن الصراع صراع وجود، وفلسطين ليست قضية وطنية بل قضية إسلامية، وأن تحريرها فرضٌ على كل مسلم لا يسقطه تقاعس الحكام ولا خيانة الأنظمة ولا بلادة الجيوش. فالأمة الإسلامية تملك من الطاقات ما يُرعب أعداءها؛ فتعدادها نحو ملياري نسمة، ولديها جيوش جرّارة، وثروات هائلة، وموقع استراتيجي فريد، هذا وهي مكبّلة بأنظمة عميلة تحرس سايكس بيكو وتمنع وحدتها، فكيف إذا أُطلق لها العنان خلف قيادة مخلصة واعية جريئة صاحبة عزة وسيادة تقودها نحو مشروعها الحضاري المتمثل بدولة الخلافة على منهاج النبوة؟!

إن دماء أهل غزة الزكية التي أريقت في حرب الإبادة الأخيرة لم تكن مجرد خسارة في الأرواح، بل كانت صرخة حق قاطعة، وبرهاناً لا يقبل التشكيك، كشفت عن ثلاث حقائق مركزية يجب على الأمة أن تعيها جيداً وهي: حقيقة العدو الكافر، وحقيقة خيانة حكامها وهوانهم، وحقيقة العلاج الأوحد وهو إقامة الخلافة.

لقد أدّت غزة ما عليها، وفضحت الجميع، وأسقطت الأقنعة، وبيّنت أن النصر لا يأتي من أمريكا ولا من الأمم المتحدة، بل من الله عز وجل، يُكرم به أمةً تتحرك على أساس الإسلام، وتُقيم الخلافة، وتُحرر الأقصى، وتُعيد مجدها، ﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ ■

* لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير في ولاية سوريا

موجة الغضب في المغرب بين رهانات الصراع وآفاق التغيير

بقلم: الأستاذ ياسين بن يحيى

موجة الغضب وما رافقها من احتجاجات في المغرب، لا يمكن فصلها عن ثورات الأمّة التي انطلقت عام ٢٠١٠-٢٠١١، سواء من حيث المطالب الإنسانية أو السياسية، التي تمت السيطرة عليها جزئياً عبر آليات الاحتواء الدستوري والسياسي، بما يتماشى مع المشروع الدولي لاحتواء الثورات.

تميز السياق المغربي بقدرة النظام حينها على احتواء الاحتجاجات عبر إصلاحات دستورية، وانخراطه في المشروع الدولي للانتقال السياسي المضبوط كما تجلى في مؤتمر دوفيل عام ٢٠١١، ما ساهم في تقليل حدة المطالب الداعية للتغيير الجذري والإطاحة بالنظام.

قيادة الاحتجاجات عبر "الجيل زد ٢١٢"

تميزت احتجاجات المغرب الأخيرة بظهور حركة شبابية رقمية بلا قيادة تعرف بـ"الجيل زد ٢١٢"، والتي تنظم نفسها عبر منصات التواصل وتنأى عن الأحزاب السياسية التقليدية، كما تركز على مطالب إصلاحية مجتمعية واقتصادية دون المطالبة بإسقاط النظام، لذلك اقتصر ردّ السلطة على تدخل قوات الأمن الداخلي للسيطرة على الاحتجاجات.

موجة الغضب التي توزعت في العديد من المناطق، نبعت من مظالم مجتمعية واقتصادية عميقة، أبرزها تدهور الخدمات العامة خاصة في القطاعين الصحي والتعليمي، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وانتشار الفساد الحكومي وسوء الإدارة. وقد تفجرت الاحتجاجات بقوة بعد حادثة وفاة ثماني نساء أثناء الولادة في مستشفى الحسن الثاني بأكادير، ما جسد انهيار النظام الصحي وأشعل الغضب الشعبي. وتوجه الاحتجاجات انتقادات حادة لسياسات الإنفاق الحكومي التي تهتم بتمويل الأحداث الكبرى ككأس العالم على حساب الخدمات الضرورية لطبقات تعيش دون خطّ الفقر.

تمثل حركة "جيل زد ٢١٢" البارزة في الحراك تحولاً نوعياً في المشهد الاحتجاجي المغربي، حيث تجسد جيلاً شاباً رقمياً بلا قيادة مركزية، يعتمد التنظيم الشبكي عبر منصات رقمية مثل "ديسكورد" و"تيك توك". تتبنى الحركة هوية وطنية خالصة من خلال الرمز "٢١٢" الدال على المفتاح الهاتفي للمغرب.

ماذا بعد تعليق الاحتجاجات؟

علّقت حركة "الجيل زد ٢١٢" احتجاجاتها مؤقتاً اعتباراً من ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥. وقد اعتبرت هذه الخطوة استراتيجية لإعادة تنظيم صفوفها والاستعداد لخطوات مستقبلية أكثر فعالية، مع تأكيدها التزامها الراسخ بجميع مطالبها.

كما تواجه الحركة الشبابية تحدياً مركباً يتمثل في احتمالية تحول الدولة من سياسة الاحتواء الناعم إلى القمع الصريح، حيث يمكن استشعار هذا التحول من خلال مؤشرات ميدانية مثل التضييق الإعلامي الممنهج، والتحركات الأمنية الاستباقية، والحملات التشويهية المنظمة، والتغير في الخطاب الرسمي تجاه الحركة.

في حال تزامن بعض هذه المؤشرات، فإن السيناريوهات المحتملة تنقسم بين انكماش الحركة مؤقتاً إلى حالة "الكمون التكتيكي"، أو تحولها نحو الراديكالية التدريجية كرد فعل على القمع، أو تحقيق "شرعنة من بوابة القمع" عبر تحويل الضغط إلى فرصة للتحول السياسي الذكي. تجدر الإشارة إلى أن الحركة تعي هذه التحديات وتتعامل معها باستراتيجية تقوم على تجنب التنظيم الهرمي والخطاب الراديكالي المباشر، كما تتحرك في إطار "الشرعية المقبولة دولياً" عبر التركيز على المطالب المجتمعية والحقوقية التي ترفع كلفة القمع على النظام أمام النظام الدولي.

الحضور الإسلامي في الحراك

السلطات المغربية تعتبر "الركوب الإسلامي" على الاحتجاجات خطاً أحمر، وقد تُشدد القمع إذا رصدت أي تنظيم سياسي خلفها. لذلك يلتزم الإسلاميون - حتى المعارضون - سياسة "الحضور الصامت".

هذا ما جعل حضور الإسلاميين في الاحتجاجات، ملموساً لكن غير مهيمن. الأحزاب الإسلامية التقليدية مثل العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح غابت تقريباً عن قيادة الحراك بسبب فقدانها شعبيتها بعد تجربتها في الحكم، واكتفت بمواقف حذرة لتفادي منح النظام ذريعة لتشويه الاحتجاجات. في المقابل، شارك شباب من قواعد إسلامية بصفتهم الفردية، مندمجين في المطالب المجتمعية نفسها دون رفع شعارات دينية. أما جماعة العدل والإحسان، وهي أكبر تنظيم معارض إسلامي غير مرخص، فاعتمدت مقاربة تكتيكية: تعبئة واسعة من الخلف دون قيادة معلنة، مع التركيز على شعارات العدالة المجتمعية والكرامة ومحاربة الفساد، دون الاصطدام مع الدولة. الشعارات العامة للحراك بقيت حقوقية ومجتمعية، ما يعكس تحوّل المشهد الاحتجاجي نحو مطالب جزئية، مع احتفاظ الإسلاميين بدور "الرافعة الشعبية الصامتة" في خلفية الساحة.

خطورة ارتباط الجيل الزد بالمنظمات غير الحكومية

ما يمكن الإشارة إليه هو ارتباط حراك "الجيل زد" تنظيميا بعلاقة غير معلنة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية (NGOs)، تقوم على التقاطع في القيم والخطاب الحقوقي المشترك دون تنسيق تنظيمي مباشر. حيث توفر المنظمات غير الحكومية إطاراً قانونياً وتنظيمياً للمبادرات الشبابية كما تمكّن جيل زد من تنفيذ مشاريع ملموسة في التعليم والصحة والبيئة، والمساواة وتعمل كحلقة وصل بين ما يسمى بالمجتمع المدني والمؤسسات الدولية.

وكما هو معلوم أن أنشطة المنظمات غير الحكومية تسير ضمن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (١٧ SDGs)، والتي تهدف لمعالجة التحديات مثل الفقر والمساواة والجندرية وغيرها من القضايا التي وضعها النظام الدولي الرأسمالي كمشروع هيمنة ثقافية وحضارية وسياسية مضاد لمشروع الأمة.

الحذر كل الحذر من السقوط ضمن هذه المشاريع التغريبية الاستعمارية، لا بدّ للشباب الثائر أن يضع صوب عينيه خطورة هذا الارتباط وتحريفه لأهداف الثورة، وليدرك الشباب أنّ أنشطة هذه المنظمات ظاهرها خدماتي، إلا أنّها تعمل على تمرير مخططات تحارب الإسلام وتعمل لتأبيد الاستعمار في بلادنا وتعشيش الفساد بين ظهرانينا.

فلم تقم ثورة الأمّة إلا على أنظمة عميلة خدمت الاستعمار وسخرت له ثرواتنا وخيراتنا واتبعت نهجه العلماني التغريبي حذو القذة بالقذة من أجل كرسي أعوج، فقامت عليهم الأمّة في جميع الدول العربية وأسقطت رؤوسا وطالبت بالتغيير عليهم، ولن يتحقّق التغيير الحقيقي إلا بقيام مشروع الأمة السياسي، الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي توحّد البلاد وتمحق الاستعمار وما جلبه لبلادنا من فساد وإفساد. ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ■

في قابس كارثة بيئية وإنسانية وعقوبة جماعية بحق الأجيال

تُصاب مدينة قابس بكارثةٍ جلل، تلفُّ أنفاسها موتاً بطيئاً بفعل الأزمة البيئية الناجمة عن انبعاثات المجمع الكيميائي الصناعي.

فيما يظل الأهالي ينتظرون حاكما لم يأتِ ليكفَّ ضرراً فادحاً نال من حياتهم، بل جاءتهم قافلة من وحدات أمنية تقمع المسيرات السلمية الحاشدة من الأطفال والنساء وكبار السن، واجهتهم بالغاز المسيل للدموع!

كما أوقفت الشرطة أكثر من ٧٠ شخصا خلال ساعات ليل الجمعة، وارتفع العدد مع حلول الفجر، حيث اقتيد بعضهم من منازلهم، حسب ما أشار به خير الدين دبيّة، عضو حملة "أوقفوا التلوث"، حيث تمت إحالة بعضهم في حالة تقديم وتم تحويل الآخرين إلى السجن، لتتحول مطالب المحتجين من إيقاف التلوث إلى فكّ أسر المعتقلين!

إزاء هذه المستجدات أكد المكتب الإعلامي لحزب التحرير ولاية تونس في بيان صحفي على ما يلي:

١- إنّ مطالب المحتجين بتفكيك وإغلاق الوحدات الصناعية الملوّثة، هي مطالب مشروعة وجب على السلطة الامتثال الفوري لها، والحال أن قرار تفكيك الوحدات صدر منذ عام ٢٠١٧، وقد سبق أن حذر المجلس المحلي في قابس من أن هذه الوحدات تُشكل تهديداً مباشراً للحياة.

٢- إنّ استعمال العنف والاعتقال لن يزيد الوضع إلا توتّرا، ويكشف مرّة أخرى عجز حكامنا واستلابهم للسيادة أمام أبسط واجبات الرعاية، إذ يسارعون إلى استعمال عصا السلطة وإنكار حقوق الناس الشرعية في العيش الكريم.

وأضاف مخاطبا أهل تونس: إنّ القذارة التي تملأ محيطنا هي نبت طبيعي لنظام رأسمالي جشع همّه الربح وكثرة الإنتاج، وما يحصل اليوم في قابس ليس استثناء، بل هو نموذج لما يحصل من تلوث بسبب الغاز الأحفوري في القيروان والنفايات النووية في دوز ومشكلة الزبالة في صفاقس ومشاريع الهيدروجين الأخضر في المستقبل المنظور.

وإنّ مشكلة البيئة لا يمكن حلّها جذريا إلا في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، الدولة التي تملك قرارها وتضبط أعمالها بميزان الشرع فتتقي الله في البلاد والعباد وتقطع يد الاستعمار بإلغاء الاتفاقيات الدولية التي تُكرّس التبعية وتنهب الثروات واستغلال الموارد على حساب أبنائنا ومحيطنا.

منظمة الدول التركية إحدى المشاريع الغربية

في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت وكالة أنباء الأناضول بأن "القمة الثانية عشرة لرؤساء دول منظمة الدول التركية عقدت في مدينة غابالا الأذرية في الفترة من ٦ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ تحت شعار "السلام والأمن الإقليمي". وانتقلت رئاسة المنظمة من قرغيزستان إلى أذربيجان. وشارك ممثلون رفيعو المستوى من جميع الدول الأعضاء والمراقبين، ما جعل هذه القمة واحدة من أهم القمم في تاريخ المنظمة.

وعقب القمة، اعتمد القادة إعلان غابالا المكوّن من ١٢١ بنداً، ووقعوا اتفاقياتٍ بشأن إنشاء صيغة "منظمة الدول التركية +"، وتعزيز مركز الثقافة والتراث التركي، وإعادة تنظيم الأكاديمية التركية. وأصبحت تركمانستان مراقباً في الأكاديمية التركية ومؤسسة الثقافة والتراث التركيين، وأصبحت جمهورية شمال قبرص التركية مراقباً في أكاديمية الدول التركية".

الراية: **ترتبط أصول منظمة الدول التركية في الماضي القريب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٢، وبمبادرة من رئيس تركيا آنذاك تورغوت أوزال، عُقدت أول قمة للدول الناطقة بالتركية في أنقرة. وفي عام ٢٠٢١، أعلن الرئيس التركي أردوغان في إسطنبول عن إعادة تسمية مجلس الدول التركية إلى "منظمة الدول التركية".**

تقوم الفكرة الرئيسية وراء بناء التعاون بين هذه الدول على القومية، حيث تُعدّ لغة الشعوب الناطقة بالتركية العامل الموحد الرئيسي. وهذه ليست فكرة جديدة؛ إذ يُمكننا أن نرى أوجه شبه في جامعة الدول العربية، فقد اقترحت بريطانيا العظمى الفكرة عام ١٩٤٣، ووُقّعت اتفاقية إنشاء الجامعة عام ١٩٤٥ في القاهرة، ومنذ ذلك الحين، تعاني شعوبها من طغيان الحكام والمستعمرين. وعلى مر السنين، غرقت هذه الدول في براثن الفقر والخراب. لم تجلب أي قمة أو اتفاقية وقّعتها الدول الرخاء والسلام إليها. بل على العكس، تعيش هذه الدول حالة من التوتر، مع ثورات وانقلابات وحروب لا تنتهي. والوضع مشابه في دول الشعوب الناطقة بالتركية.